حقوق الإنسان تعتبر خط مساندة الطفل نقلة نوعية لحمايته

حقوق/ خاص

وصف معالي الدكتور بندر بن محمد العيبان رئيس هيئة حقوق الإنسان انطلاق «خط مساندة الطفل» بشكل رسمي بالمملكة بأنها نقلة نوعية لحماية الطفل من الإيذاء ورعايته والحرص على حقوقه وحمايته والعناية به والتوعية بأهمية نبذ العنف، خلال حضوره مؤخرًا حفل افتتاح فعاليات المؤتمر الإقليمي لخط مساندة الطفل بالمملكة الذي ينظمه برنامج الأمان الأسري الوطني بمقر جامعة الملك سعود بن عبدالعزيز للعلوم الصحية بالرياض.

وثمن الدكتور العيبان الرعاية الكريمة لصاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز، رئيس برنامج الأمان الأسري الوطني ورئيس المجلس الإشرافي لخط مساندة الطفل للمؤتمر، واهتمامها المباشر بهذا الخط لحماية الأطفال من جميع أشكال العنف وانتهاك حقوقه.

كما أشاد معاليه بالخطوات الكبيرة والمتسارعة التي قطعتها الشؤون الصحية بوزارة الحرس الوطني نحو ترسيخ مفهوم حقوق الطفل وضمان رعايته الصحية والاجتماعية عبر برنامج متخصص، منوهًا بتوجيهات سمو وزير الحرس الوطني الأمير متعب بن عبدالله، ومتابعة المدير العام التنفيذي للشؤون الصحية الدكتور بندر القناوي، في إقامة الدورات والمؤتمرات والاطلاع على الخبرات الدولية الخاصة بحماية الطفل من العنف.

وأكد الدكتور العيبان أن «الهيئة» شريك أساسي في الخط، قائلًا: «تضع هيئة حقوق الإنسان كافة إمكاناتها لمساندة هذا الخط وجهود العاملين فيه وعلى رأسهم صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبدالله رئيس برنامج الأمان الأسري الوطني ورئيس المجلس الإشرافي لخط مساندة الطفل وفريق العمل بالبرنامج، ونتطلع لمزيد من الجهود وعلى استعداد لبذل الإمكانات في سبيل

التوعية والحماية وكل أشكال المساندة».

وشدد العيبان على أن أي حالة تسجل لعنف ضد طفل واحد هي منبوذة في مجتمعنا ونأمل أن تجتث من المجتمع بتضافر الجهود لحماية أطفالنا في أرجاء الوطن والعالم أجمع، مؤكدًا أن حالات العنف ضد الأطفال تشكل قلقًا لدى الهيئة وكافة الجهات، وأن الهيئة تنظر لكل حالة بأهمية قصوى.

وأضاف معاليه: «إن تنامي العنف ضد الأطفال يجعلنا أمام حاجة ماسة لدراسات محلية موثقة تدرس هذا الموضوع وتقيمه بما في ذلك حالات العنف في المدارس حتى نعلم بشكل دقيق حجم وجود هذه الانتهاكات ضد الأطفال وهل يشكل ظاهرة أم لا، وأعتقد على جميع الجهات المنوط بها حماية الطفل ورعايته أن تعمل على وضع الدراسات والمسوحات الميدانية من خلال المدارس والمسوحات العشوائية في الأسر والمجتمع للتأكد مما إذا كانت ظاهرة العنف ضد الأطفال أصبحت ظاهرة».

دراسة تحديد سن الزواج ليبدأ من ١٨ عامًا

«حقوق الإنسان» ترفض توصيات تخالف الشريعة الإسلامية

حقوق/ خاص

صرح الدكتور زيد آل حسين، نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان، خلال الملتقى الذي أقيم مؤخرًا في مبنى فرع الهيئة في المنطقة الشرقية بأن الهيئة رفضت ١٧ توصية مباشرة صادرة عن الأمم المتحدة، تخالف الشريعة الإسلامية منها إيقاف حكم الإعدام، وإقامة كنائس، مؤكدًا أن وجهة المملكة تحددها شريعتنا الإسلامية، وكان هذا في عام ٢٠٠٩م، وفي عام ٢٠١٣م رفضنا كذلك نفس التوصيات التي تم رفضها مسبقًا.

وأكد الدكتور الحسين «أننا نتحفظ على كل ما يتعارض مع ديننا الحنيف، حيث وجه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، حفظه الله، في وقت سابقًا للإسهام في حقوق الإنسان، وألا تكون مرجعيتنا أوروبية أو أجنبية، وأن تكون حقوق الإنسان خادمة للإنسان».

وكان فرع الهيئة بالمنطقة الشرقية قد أقام مؤخرًا ملتقى هدف إلى الاشتراك والاتصال بمجموعة من المشاركين من أصحاب الرأي والفكر وطرح النتائج للمسح الدوري الشامل، الذي تقدمه كل دولة إلى هيئة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، حيث قدمت المملكة تقريرين عام ٢٠٠٩م وتقريرًا آخر عام ٢٠١٣م، وقدم لها ٢٢٥ توصية.

وقال الدكتور الحسين: «في هذا اللقاء طرحنا عدة توصيات للحوار، ونرى مدى التطابق والتوافق في الأسئلة التي تطرح في الملتقى، كما قدمنا ٧٥ توصية، منها توصية موجهة للشأن الاجتماعي والشأن الاقتصادي والشأن التعليمي، وكل جهة تشارك في هيئة الخبراء ترى كيف تنفذ هذه التوصيات».

كما أشار الحسين إلى أنه قد تم طرح حد لسن الزواج أيضًا، على أن يبدأ من ١٨ سنة، «وهذا الأمر نعمل عليه منذ أربع سنوات مع وزارة العدل، وحدث حوار

مع عدة جهات شرعية حول هذا الموضوع، وهناك لجنة مكونة من هيئة حقوق الإنسان، ووزارة العدل، والشؤون الاجتماعية، تدرس هذا الأمر».

وأضاف الحسين: «إن باب التطوع والتعاون الآن يدرس في مجلس الهيئة؛ لكي يخرج بشكل يضبط هذا الأمر، والسبب، أننا لا نريد أن يتحدث باسم الهيئة أحد غير مؤهل، وهذا التنظيم الذي سيرى النور قريبًا سيحل هذه المسألة.

وقال الدكتور الحسين: «أبلغوني بحالة أو قضية أهملناها، وسنحاسب المسؤولين عن الإهمال، فهناك برامج لخطة التوعية، واجتمعنا مع كل الجهات الحكومية، وهناك خطة لنشر الثقافة، لتضييق مجال المخالفات والانتهاكات».

وذكر أن الهيئة جهة تراقب الجهات المسئولة عن القضايا، وليست جهة تنفيذية، فبمجرد وصول القضية للقاضي ينتهي دورنا، لكن لا بد أن نضمن أن القضية وصلت بالشكل الصحيح.